اليمين للحجر لذلك اولان من قبله او استلمه فقد فعل ما يقتضي الامر
عليه والرضى عنه وهما لازمان عاده فتعيل اليمين والحاصل ان لفظ
اليمين استعير للحجر للعضوين او لاحدهما ثم اضيف اضافة تشريف
واكرام وهذا الحديث اخرجه ابو عبيد القاسم بن سلام بلفظه
وروى بن ماجه نحوا من معناه من حديث ابن عمر مرفوعا ولفظه
من فاوض الحجر الاسود فانما يفاوض يد الرحمن وهذا التاويل
لهذه الالفاظ لما ذكرنا من صرف فهم العامه عن تخييله وهو
ممكن ان يراد ولا يجزم بارادته خصوصا على قول اصحابنا يعني
الماتريدية انها اي الالفاظ المذكورة من المتشابهات وحكم
المتشابه انقطاع رجاء معرفة المراد منه في امن الدار دار التكليف والا
اي والا يكن ذلك بان جزم بارادته لكان قد علم وذلك ينافي القول
بان الوقف في الاية على قوله الا الله وهو قول الجمهور واعلم ان
كلام امام الحرمين في الارشاد يميل الى طريق التاويل ولكنه في الرساله
النظاميه اختار طريق التفويض حيث قال والذي نرتضيه رايا وندين
الله به عقدا اتباع سلف الامة فانهم درجوا على ترك التعرض لمعانيها
وكانه رجع الى اختيار التفويض لما خر الرساله وماله الشيخ عز الدين
بن عبد السلام الى التاويل فقال في بعض فتاويه طريقه التاويل
بشرطها اقربها الى الحق ونعني بشرطها ان تكون على مقتضى لسان
العرب وتوسط ابن دقيق العيد فقال يقبل التاويل اذا كان المتاول له
اولى به قريبا منهوما من تخاطب العرب ويتوقف فيه اذا كان بعيدا
وجرى نسخنا المصنف على التوسط بين ان تدعوا الحاجه اليه تحلل في

فهم العوام وبين ان لا تدعوا الحاجه لذلك الاصل التابع
انه تعالى مرئي بالابصار في دار القرار ووجه نظم النصب
تبعا لحجه الاسلام هذا الاصل في سلك اصول الركن المعقود
لمعرفه الذات ان نفي الجهه يتوهم انه تعطيل لاثبات الرويه فاقتضى
المقام دفع هذا التوهم ببيان جواز الرويه عقلا ووقوعها سمعا
فهو كالتتمه للكلام في نفي الجهه والمكان والكلام في الرويه في مقامات
ثلاثه الاول في تحقيق معناها تصويرا لمحل النزاع بيننا وبين المعتزله
فنقول اذا نظرنا الى الشمس مثلا رايناها ثم اغمضنا العين
فانا نعلم الشمس عند التغميض حاصلا حاليا لكن في الحاله الاولى امر زايد
وكذا اذا علمنا سبعا علما حاليا ثم رايناه فانا ندرك بالحاله
تفرقه بين الحالتين وهذا الادراك المشتمل الزياده تسميه الرويه
ولا يتعلق في الدنيا الا بمقابله لما مر في وجهه ومكان نهار يصح
ان يقع بدون المقابله والجهه والمكان ليصح تعلقه بذات الله تعالى
مع التنزه عن الجهه والمكان المقام الثاني في جواز رويته عقلا وسمعا
والثالث في وقوعها سمعا اما المقام الثاني فقال الاشعري
اجمع الائمه من اصحابنا على ان رويته تعالى في الدنيا والاخره
جايزه عقلا واختلفوا في جوازها سمعا في الدنيا فاثبته قوم
ونفاه اخرون وهل يجوز ان يجري في المنام قيل لا وقيل نعم
والحق انه لا مانع من عدم الرويه وان لم تكن رويا بحقيقته ولا
خلاف عندنا انه تعالى يرى ذاته المقدسه والمعتزله حكموا
بامتناع رويته عقلا لدى الحواس واختلفوا في رويته لذاته

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)